اقتصاد

كيشور لـ«الوطن»: من حقّنا نقل صادراتنا إلى الأردن بشاحناتنا

خطة عمل لتسهيل حركة النقل والتبادل بين سورية والأردن

| علي نزار الآغا

صرّح رئيس اتحاد شركات شحن البضائع الدولي في سورية محمد صالح كيشور لـ«الوطن» بأنه عقدت يوم أمس في مقر الاتحاد بدمشق اجتماعات مع الوفد الأردني الذي يضم ممثلين عن نقابتي أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع، وتم التوصل خلالها إلى اتفاق بأن يقوم رجال الأعمال الأردنيون بنقل هموم ومعوقات العمل لدى الجانب السوري إلى حكومتهم، وفي المقابل، يقوم رجال الأعمال السوريون بنقل هموم ومعوقات العمل لدى الجانب الأردني إلى الحكومة السورية، وذلك على أساس مبدأ المعاملة بالمثل في دخول البضائع والمركبات والأفراد.

وأكد كيشور أن الوفد لمس مدى جدّية الجانب السوري في العمل باتجاه تعزيز التعاون والانفتاح، وهذا واضح من حجم التسهيلات التي يقدمها الجانب السوري، إذ لا قيود على عبور الشاحنات والمركبات وحتى الأفراد من الأردن إلى سورية، كتلك التي يفرضها الجانب الأردني.

ونوّه بأنه تم إطلاع الوفد الأردني على أن وزارة النقل في سورية مازالت تنتظر جواب وزارة النقل الأردنية على ورقة عمل سلّمت إليها في ١١ تموز من العام الجاري (٢٠١٩)، تتضمن خطة عمل واضحة لتسهيل حركة العبور وتبادل البضائع، ويبدو أن الوفد الأردني ليس له علم بهذه الخطة.

وأضاف كيشور «أكدنا على أعضاء الوفد أنه من حقّنا أن ننقل صادراتنا بشاحناتنا، وليس بالشاحنات الأردنية، إذ لا يسمح بعبور الشاحنات السورية إلى الأردن لنقل الصادرات، وبالتالي فإن أغلب صادراتنا تعبر إلى الأردن بشاحنات أردنية».

ولفت كيشور إلى أن الاجتماعات مع أعضاء الوفد لا تزال مستمرة، واليوم سوف يعقد اجتماع في غرفة صناعة دمشق وريفها من أجل بحث عقبات انسياب البضائع وحركة النقل والترانزيت بين البلدين لاستكمال مناقشة الحلول لمختلف التحديات.

وكانت وسائل إعلام أردنية قد نقلت عن كيشور دعوته الحكومة الأردنية إلى تسهيل دخول رجال الأعمال السوريين إلى اراضي المملكة بعيداً عن أي تعقيدات وموافقات مسبقة، مؤكداً أن الحكومة السورية مستعدة لأي تعاون يحقق المصلحة المشتركة لاقتصاد البلدين.

وقال: «لا يقوم أي اقتصاد في دولة من دون نقل أو تسهيل شحن بضائع الترانزيت»، مشدداً على ضرورة التعاون في هذا المجال وإزالة مختلف الرسوم والمعوقات.

وحسب بيان صحفي أمس لنقابة أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع، فقد تم التأكيد خلال لقاء الأمس على عمق العلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين الشقيقين، مشددين على أهمية تذليل عقبات النقل والتجارة.

وقال نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع ضيف الله أبو عاقولة: أن زيارة الوفد الأردني إلى سورية تأتي بدعوة من اتحاد شركات شحن البضائع الدولي لبحث وتحديد المعوقات التي تحول دون زيادة حركة التجارة والنقل بين البلدين والسعي إلى حلها.

وبيّن أبو عاقولة أن النقابة تأمل بعودة حركة التجارة والنقل إلى سابق عهدها، مؤكداً أهمية إعادة العمل بالاتفاقية المبرمة بين البلدين الشقيقين عام ٢٠٠٩ وإزالة أية رسوم إضافية مفروضة على النقل وشحن البضائع.

بدوره، قال نقيب أصحاب السيارات الشاحنات الأردنية محمد خير الداود: أن وجود الوفد الأردني في سورية جاء لبحث وتسهيل حركة دخول الشاحنات بين البلدين بعيداً عن أي تعقيدات، مشيراً إلى أن عدم تسهيل حركة انسياب البضائع بين الجانبين يمثل خسارة مشتركة على اقتصاد الطرفين.

وأوضح الداود أن المستفيد من عزوف شركات الشحن البري هو شركات الملاحة العالمية، مؤكداً أن التاجر يبحث عن التسهيل وسرعة نقل البضائع.

فرز خريجي الكليات التطبيقية وفق رغباتهم وحاجات الجهات العامة

الحكومة تدرس قطع حسابات موازنة ٢٠١٤ وحسابات الموازنات حتى ٢٠١٨ قيد العمل

| هناء غانم

وافق مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس على فرز خريجي الكليات التطبيقية إلى الجهات العامة وفق أسس ومعايير دقيقة تتعلق برغبات الخريجين وحاجة الجهات العامة ذات الطابع الإنتاجي لتلك الاختصاصات، إضافة إلى معدلات التخرج، وبالشروط التي تراعي الاستفادة المثلى من الخريجين في الميادين العملية تبعاً لاختصاصاتهم.

وبين وزير التعليم العالي بسام إبراهيم أن تعيين خريجي الكليات التطبيقية أسوة بخرجي الكليات الهندسية يدعم التعليم التقاني ويسهم بتغطية حاجة سوق العمل، موضحاً أن عدد خريجي الكليات التطبيقية وصل العام الماضي إلى ١٧٤ خريجاً بعدة اختصاصات هي تقنيات الحاسوب والاتصالات والتدفئة والتكييف والطاقات المتجددة والالكترونيات.

وتنفيذاً لتوجهات الحكومة بإنجاز قطع الحسابات لموازنات السنوات السابقة درس المجلس مشروع قانون قطع الحساب الإجمالي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤.

وأوضح وزير المالية مأمون حمدان أن الوزارة تمكنت بالتعاون مع الجهاز المركزي للرقابة المالية وهيئة الرقابة والتفتيش وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وكافة الجهات العامة من انجاز مشروع قانون قطع الحسابات لعام ٢٠١٤، وتعمل على الحساب الختامي للسنوات ما بين ٢٠١٥ ولغاية ٢٠١٨، مبيناً أن إجراء قطع الحساب يتم بعد الحصول على البيانات المالية الحقيقية لكافة الجهات وإعادة إنشائها ضمن أساليب علمية معروفة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس لجنة الموازنة وقطع الحسابات في مجلس الشعب حسين حسون أنه حتى الآن لم يتم استلامهم قطع حسابات موازنة العام ٢٠١٤، منوهاً بأن خطة وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة المالية إتمام قطع حسابات الموازنات المتراكمة منذ ٢٠١٥ وحتى العام الماضي، خلال العام القادم بعد تأخر مخالف للدستور، مشيراً إلى أن التأخير عادة يأتي نظراً للظروف التي تعرضت لها سورية جراء الحرب الإرهابية، موضحاً أنه خلال قطع الحسابات يتم استدعاء الجهات التي انخفضت فيها نسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية ومعرفة الانحرافات والخسارات لإقرارها وتقديم التقرير اللازم.

وأضاف حسون: هناك متابعة مستمرة لجميع الملفات ويفترض أن يكون هناك محاسبة للمسؤولين في حالات وجود أي خلل في أي رقم من الأرقام المعروضة للمجلس، ومهمتنا كلجنة التدقيق لمعرفة النسب الحقيقية المقدمة ونسب التنفيذ.

وبحسب بيان للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تم إقرار الإستراتيجية الوطنية لتطوير محصول بذار البطاطا، والتي تعدّ من أهم المشاريع البحثية العلمية والإنتاجية التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة، وتغطية الطلب المتزايد عليها وتقديمها بأسعار مجزية للفلاحين والاستغناء عن استيرادها ورفع إنتاجية القطاع الزراعي وزيادة دخل الأسر الريفية العاملة في هذا القطاع.

من جهته، لفت وزير الزراعة أحمد القادري إلى أن البرنامج الوطني لإنتاج بذار البطاطا محلياً يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي واحتياجات الفلاحين منها في السنوات الثلاثة القادمة، ويوفر ١٢ مليار ليرة سورية سنوياً، موضحاً أن دعم سعر مبيع الشعير لمربي الثروة الحيوانية له أثر كبير في تأمين الأعلاف للمربين، وهي تشكل ٧٥ بالمئة من تكاليف قطاع الثروة الحيوانية.

واستمراراً لدعم مربي الثروة الحيوانية والتخفيف من تكاليف الإنتاج، وافق المجلس على تقديم دعم للكميات المسوقة من مادة الشعير بقيمة ٤٠ ألف ليرة سورية للطن، وذلك خلال الدورات العلفية حتى نهاية شباط من العام القادم، كما حدد المجلس سعر مبيع الطن الواحد من مادة الشعير المحلي موسم ٢٠١٨-٢٠١٩ بسعر ١٠٦٥٠٠ ليرة سورية حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

وأكد المجلس أهمية توسيع الدور الأهلي والمجتمعي في المساهمة بضبط الأسواق وإطلاق المبادرات على مستوى الجمعيات والنقابات ومختلف القطاعات الخدمية والاجتماعية، وذلك بعد أن ناقش مبادرة وزارة الأوقاف المتعلقة بتشجيع التجار وأصحاب المهن للتصدي لحالات الاحتكار ورفع الأسعار التي يلجأ إليها ضعاف النفوس.

وأكد وزير الأوقاف محمد عبد الستار السيد أن تزامن المبادرات المجتمعية مثل مبادرة «الدين أخلاق.. زكاتك خفض أسعارك»، و«أعياد بلا مربح»؛ مع أعياد الميلاد ورأس السنة، يدل على التكاتف والتعاضد والانسجام بين كل أطياف الشعب السوري، لافتاً إلى أن هذه المبادرات تندرج ضمن إطار التصدي للحرب الاقتصادية ضد الشعب السوري.

ومدّد المجلس الفترة المسوح بها للمعلمين في محافظة إدلب لاستلام رواتبهم من مديريات التربية في محافظتي حلب وحماة لتصبح سنة بدلاً من ستة أشهر نتيجة الأوضاع التي تعاني منها المحافظة.

ووافق على منح المؤسسة العامة للخطوط الحديدية سلفة مالية بقيمة ٦٣٠ مليون ليرة سورية لتسديد الرواتب والأجور والتأمينات الاجتماعية للعاملين لديها عن شهري تشرين الثاني وكانون أول من العام الجاري.

المهربون في ورطة.. و٦٠ بالمئة من المناطق الحدودية ومعابر التهريب تم ضبطها

ضابط في الجمارك لـ«الوطن»: دخلنا قرى وبلدات على الشريط الحدودي مع لبنان لم ندخلها منذ ٧ سنوات

| عبد الهادي شباط

ما زال صدى حملة الجمارك الأخيرة على المهربات يثير الكثير من التساؤلات في الأسواق ولدى غرف التجارة لجهة حدود هذه الحملة وأماكن تركزها والمدة الزمنية لها.

للتوسع حول الموضوع ومعرفة النتائج العملية لهذه الحملة ومدى فعاليتها التقت «الوطن» ضابطاً رفيع المستوى في الجمارك، إذ أكد أن الحملة ذات فعالية عالية ونطاقها واسع وستركز على المناطق الحدودية والمنافذ التقليدية للمهربات، مبيناً في هذا الخصوص أن الجمارك أحكمت السيطرة بشكل كامل على نحو ٦٠ بالمئة من المناطق الحدودية، والتي عادة ما تعبرها خطوط التهريب من الدول المجاورة، وأنه في هذا الإطار دخلت دوريات الجمارك لقرى وبلدات حدودية مع الجانب اللبناني متاخمة للشريط الحدودي لم تدخلها منذ أكثر من ٧ سنوات بسبب الظروف الأمنية التي كانت سائدة في تلك المناطق، بينما اليوم باتت تدخل الجمارك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة لجميع المناطق الحدودية.

وبيّن أنه تم ضبط الكثير من مستودعات التهريب في تلك المناطق على مدار الأسبوعين الماضيين، وأن الأمر نفسه يتم ترتيبه في حلب عبر ضبط الكثير من المناطق والمنافذ التي تعبرها المهربات وصولاً للأسواق المحلية.

وعن نتائج هذه الحملة أوضح أنه مع إطلاق الحملة مع بدايات الشهر الجاري تجاوزت غرامات قضايا التهريب التي تم ضبطها مليار ليرة سورية، وهو رقم مهم ومتوقع تطوره حتى نهاية الشهر الجاري.

وفي توثيق أكثر لتطور قيم الغرامات والقضايا التي نظمت مع انطلاق الحملة الأخيرة أطلعنا الضابط على قيم الأسبوع الذي سبق الحملة حيث لم تتجاوز قيم القضايا والغرامات فيه ١٣٠ مليون ليرة، بينما قفزت في الأسبوع التالي له والذي تزامن مع الحملة لأكثر من ٥٠٠ مليون ليرة، أي تضاعفت بأكثر من ٣ مرات.

ونوّه بأن الحملة تركز على تتبع حركة المهربات والوصول للمنبع فيها وضربها، إضافة لتقصي المعلومات والوصول للمستودعات الأساسية والمركزية للمهربات، والتي يتم من خلالها توزيع المهربات على المحال والأسواق المختلفة.

واعتبر أن معدلات التهريب تراجعت خلال الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، وأن ما يشاهد في الأسواق من بعض مظاهر المهربات يعود لبضائع مخزنة في المحال والمستودعات داخل المحال والأسواق المحلية، بينما لم يعد من السهولة وصول مهربات جديدة للأسواق المحلية بفعل تشديد الطوق حول المدن، ومنع وصول البضائع المهربة إليها، إضافة لضبط المنافذ التي عادة ما يستخدمها المهربون.

وبين أنه تم خلال الأيام الأخيرة تحرير الكثير من أوامر التحري بهدف الوصول لأماكن ومستودعات التهريب، مؤكداً أن هذه الحملة على المهربات تأتي في التناغم مع التوجهات الحكومية الرامية لمكافحة التهريب وضبط هذه الظاهرة بالتعاون مع العديد من الفعاليات الاقتصادية بهدف مصلحة الاقتصاد الوطني وحماية الصناعة والمنتج المحلي، وأن الحملة على المهربات شاملة في كل المحافظات وعنوانها مكافحة التهريب وأن هناك نتائج حققتها الحملة في الكثير من المحافظات خاصة حماة التي كانت مؤخراً تشكل أهم المعابر والممرات للبضاعة التركية المهربة، إذ يتم تخزينها في مستودعات ومن ثم نقلها للأسواق المحلية بدمشق وغيرها من المحافظات السورية.

ونوّه بأن هناك المزيد من الإجراءات والخطط الاستثنائية التي تعمل عليها الجمارك للتعامل مع مختلف قضايا التهريب، وخاصة التي ترتبط بسلامة المواطن، كالمخدرات والأدوية والمواد الغذائية.

«محروقات»: هذه المناطق يصعب توزيع المازوت فيها

| رامز محفوظ

وصلت إلى «الوطن» شكاوى عديدة بخصوص التأخير بتوزيع مازوت التدفئة على المواطنين الذي سجلوا على المادة منذ بداية التوزيع، أي منذ أيلول الماضي، في منطقة المزة ٨٦ ومناطق أخرى مثل حي الورود والزاهرة الجديدة.. وغيرها.

ورداً على تلك الشكاوى بين مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد أن هناك صعوبة بتوزيع المازوت على سكان المزة ٨٦ بسبب ضيق الشوارع وعدم قدرة سيارات التوزيع الكبيرة الوصول إلى المنطقة، فضلاً عن الطبيعة الجغرافية المتداخلة للمنطقة، لافتاً إلى وجود مشكلة هناك تعوق وصول المادة للعائلات وتتسبب في تأخير وصولها إليهم، وهي أن الكثير من سكان المزة ٨٦ سجلوا عناوينهم على البطاقة الذكية مزة جبل، وحين يتم إرسال الصهريج لهم إلى مزة جبل تبين أن عنوانهم هو مزة ٨٦.

وبين أن هناك تأخيراً في التوزيع في هذه المنطقة، وهذا التأخير مؤقت لحين اكتمال التنفيذ، لافتاً إلى أن التنفيذ في هذه المنطقة تجاوز حالياً ٧٠ بالمئة، منوهاً بأنه تم التوزيع لجميع المسجلين على المادة خلال الشهر التاسع، وتم البدء حالياً بالتوزيع للمسجلين في الشهر العاشر.

ولفت أسعد إلى أن النسبة الأكبر من سكان المزة ٨٦ سجلوا على المازوت في الشهر التاسع حيث وصل عدد العائلات التي سجلت على المادة في هذا الشهر لحدود ٤ آلاف عائلة، مبيناً أن إجمالي المسجلين على المادة منذ بداية التوزيع حتى تاريخه وصل لحدود ٦ آلاف عائلة في مزة ٨٦ مدرسة، وفي مزة الخزان ما يقرب من ٤ آلاف عائلة.

وأشار إلى أن التوزيع حالياً أصبح جيداً في منطقة الزاهرة الجديدة، لافتاً إلى أن أبرز أسباب التأخير في التوزيع لأهالي هذه المنطقة هو وجود كتل أسمنتية على مداخل بعض الشوارع وهذا الأمر تم حلّه حالياً، وما تم إنجازه تجاوز ٧٠ بالمئة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن أضعف منطقة نسبة التوزيع فيها تجاوزت ٧٠ بالمئة.

وبخصوص حي الورود أوضح أسعد أن هناك تقصيراً في التوزيع له، وذلك بسبب الكثافة السكانية الكبيرة فيه، والطبيعة الجغرافية، وبسبب تداخل الشوارع في المنطقة.

وعن الموعد الدقيق للبدء بتوزيع الدفعة الثانية من مادة المازوت في دمشق، توقع أسعد أن يتم التوزيع بعد تاريخ ١٥ كانون الثاني القادم كما جرت العادة خلال السنوات الماضية، مشيراً إلى أنه لم يصدر أي قرار بهذا الخصوص حتى تاريخه.

وختم أسعد بالتأكيد أن مادة مازوت التدفئة وصلت منذ بداية توزيع الدفعة الأولى حتى تاريخه لحوالي ٢٦٥٠٠ عائلة في دمشق، منوهاً بأن عدد العائلات التي تطلب المادة حالياً في دمشق يتراوح بين ٥٠٠ و٨٠٠ عائلة يومياً، وهذا العدد قليل قياساً لفترة بدء التسجيل مع بداية الموسم.

بحضور وفد أردني

«تجارة دمشق» تطلق أولى حاضنات الأعمال

| الوطن

كشف مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي عن نية الغرفة توقيع مذكرة تفاهم مع المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير من أجل التعاون بخصوص مركز ريادة الأعمال وحاضنة الأعمال التي أطلقتها غرفة تجارة دمشق يوم أمس، وذلك بحضور ممثلين مجموعة من المسؤولين الحكوميين والشركات الخاصة والهيئات المتعاونة مع غرفة تجارة دمشق، وممثلين عن الجمعية السورية للتسويق، والمعهد العالي لإدارة الأعمال، وبعض أصحاب المشاريع التي أصبحت مستفيدة فعلياً من خدمة حاضنة الأعمال.

وأكد خربوطلي أن عدد المستفيدين من الحاضنة حالياً بلغ ٩ أصحاب مشاريع، إضافة إلى استفادة ٤ أصحاب مشاريع بصورة تقليدية، عبر الإنترنت، الذين سيقومون بأخذ كل الخدمات من تمكين علمي وإداري واستشاري مع خبرات من أصحاب الأعمال الذين سوف يكونون موجودين لتلقي الخدمات بشكل مجاني.

ونوّه بأن حاضنة الأعمال التجارية التي أطلقت أمس هي الأولى على مستوى الغرف السورية، وهي بالتعاون مع المعهد العالي لإدارة الأعمال، والجمعية السورية للتسويق وبدعم كبير جداً من الأمانة السورية للتنمية والوطنية للتمويل الصغير.

أشار إلى أن هذه الخدمة التي أطلقتها الغرفة ذات أهمية معنوية لأن الموضوع يتعلق اليوم بالمسؤولية الاجتماعية بأن تكون غرفة التجارة هي بيت التجار وحاضنة لأفكار الشباب الذين سيكونون عماد المستقبل، منوهاً بدور العنصر الشبابي الذي سوف يكون موجوداً في هذه الحاضنة وحاضنات أخرى ليكون عماد الاقتصاد السوري.

أما المدير العام للجمعية السورية للتسويق حسام الدين نشواتي، فقد أكد أن حاضنة ريادة الأعمال في غرفة تجارة دمشق تمتاز بأنها أول حاضنة تطلقها غرفة تجارة في سورية، وتأتي أهمية هذه النقطة بأن غرفة تجارة دمشق هي المركز الأساسي للتجار وهي ملتقى خبرات التجار ومهاراتهم، مبيناً أنه ينطلق المحتضن أو المشروع الريادي الصغير من مركز للخبرات وبيت لمهارات التجار باتجاه سوق العمل، بالتأكيد سيوفر هذا عليه الكثير من الجهود والعقبات التي سوف تواجهه في عمله المهني القادم، ولذلك نسبة نجاح المشاريع المحتضنة الصغيرة في هذا المركز تقارب الـ٪١٠٠.

وأوضح نشواتي أن احتضان ريادة الأعمال نوعان، الأول نوع حقيقي، ويتم بتقديم الدعم اللوجستي الذي تقوم به الآن غرفة تجارة دمشق، والنوع الثاني افتراضي عبر شبكات الإنترنت، مبيناً أنه كلما كان هناك بيئة مناسبة لتقديم هذه الخبرات والمشاريع استطعنا الحصول على مشاريع متميزة أكثر، لأن الأساس الذي تعتمد عليه الصناعة والتجارة في أي دولة هي المشاريع الصغيرة، ولذلك من الواجب دعمها ودعم نموها.

بدوره صرّح رجل الأعمال الأردني محمد أبو عزة لـ«الوطن» بأنه قدم إلى غرفة تجارة دمشق برفقة وفد أردني لتنسيق قدوم وفود من الأردن إلى سورية بغرض إجراء مناقشات ومفاوضات الهدف منها إزالة العقبات الموجودة أمام الحركة التجارية بين سورية والأردن، وخاصة في قطاع النقل والشحن وأي قطاعات أخرى تتعلق بالتجارة والصناعة، مؤكداً أن التجار السوريين هم السباقون دائماً فيما يخص موضوع التجارة، وأن فكرة إطلاق مركز ريادة أعمال فكرة جيدة جداً وذات أهمية عالية، خاصةً في هذا الوقت التي تعاني فيه سورية من حصار اقتصادي خانق، مؤكداً أن سورية قادرة على كسر هذا الحصار من خلال هذه المبادرات، مشيراً إلى رغبة الوفد في نقل فكرة هذه المبادرة إلى الأردن من أجل تطبيقها هناك.